البطالة في موريتانيا:
آليات الحل

محمد أحيد ولد أسلم(*)

أستاذ الاقتصاد، جامعة نواكشوط ـ موريتانيا.

(*) البريد الإلكتروني: dr.isselmou@yahoo.fr.

مقدمة

كانت موريتانيا من الناحية التنظيمية، قبل دخول الاستعمار الفرنسي إليها، عبارة عن بعض الإمارات الصغيرة دون أن يكون لها أقل المقومات الضرورية لإقامة نظام سياسي لتدبير الشأن العام للمواطن في ما يتعلق بالناحية البنيوية والاقتصادية. بعد الحصول على الاستقلال وجدت الدولة الحديثة خالية ـ على ما يقرب من مليون وثلاثين ألف كيلو متر مربع ـ من كل مقومات الدول وحتى بدون عاصمة وهو ما تم العكوف عليه في الأيام الأولى من الاستقلال.

عرفت موريتانيا تغيرات اقتصادية وسياسية مهمّة وسريعة تتماشى مع التقري الفوضوي السريع والزيادة المتسارعة في الحاجات، وبخاصة الخدمي منها، مع ضعف الإمكانات والجفاف الذي اجتاح البلاد في السبعينيات من القرن الماضي.

وحسب آخر إحصاء للسكان والمساكن فإن عدد السكان يصل إلى ثلاثة ملايين ونصف يعيش أكثر من ثلثهم تحت خط الفقر وبمعدل بطالة يتجاوز ٣٠ بالمئة مع تزايد النزوح نحو المدن والقرى وما لذلك من خطورة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

ويعتمد الاقتصاد الموريتاني، في بداية الدولة الحديثة على الثروة المعدنية، وبخاصة معدن الحديد. وفي فترة لاحقة ـ وبخاصة في الثمانينيات من القرن الماضي ـ تم الاستخدام الفعلي للثروة البحرية. وفي العقد الأخير من القرن الماضي انضاف إلى ذلك استغلال النفط وبكميات قليلة، كما بدأت الدولة باستخدام معادن أخرى كالذهب والنحاس، حيث سيكون البلد في السنوات المقبلة من أكبر البلاد المنتجة للذهب على المستوى الأفريقي حسب توقعات القطاع الوصي.

برغم الاقتصاد الواعد والموارد الطبيعية التي يحتوي عليها البلد، إلا أنه بسبب غياب سياسات هادفة وناجعة والهجرة المستمرة نحو المدن (وبالأخص العاصمة نواكشوط) وفوضوية التقري وضعف المنظومة التربوية، فإن مستوى الفقر مرتفع كترجمة واضحة لمستوى البطالة ولا سيَّما ما بين الشباب حملة الشهادات ولما لذلك من تأثير في الحياة بشكل عام في البلد، حيث تقف الدولة عاجزة أمام ارتفاع الطلب على التعليم والسكن والعمل والصحة والخدمات وخصوصاً الإدارية ولا يزال هذا الضغط موجوداً اليوم.

ولمواجهة هذه الضغوط الاجتماعية المتزايدة، الناجمة عن الهجرة الريفية الضخمة، فقد اعتمد النظام السياسي بشكل واسع على إيرادات استغلال المصادر الطبيعية، وهو ما قاد إلى إهمال المناطق الرعوية والتنوع الاقتصادي. وقد أنعش استغلال الموارد الطبيعية والاكتشاف الحديث للبترول نسبة النمو الاقتصادي الموريتاني، لكن تحديات جسيمة تبقى قائمة يجب التغلب عليها وخصوصاً ترقية النشاطات الإنتاجية ذات القيمة المضافة وظهور طبقة قوية ومصنفة للشركات الصغيرة والمتوسطة (ش ص م).

إذا ما تمت قراءة للأداء الاقتصادي للبلد، فإنه لا محالة ستكون خيبة أمل تحدو كل متطلع على ما كان، وما كان يجب أن يكون، إلا أن الأمر يعود إلى ضبابية النظرة الاقتصادية من خلال غياب تنافسية القطاع الخاص والاعتماد الزائد على عائدات استغلال الموارد الطبيعية وغياب تشجيع أنشطة أخرى

ذات قيمة مضافة. علاوة على ذلك فإن السوق صغير ومجزأ وقطاع الصناعة ضيق، وهو ما تعززه هيمنة مجموعات الشركات الكبيرة ويقصي تلقائياً الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي فإنه باستثناء المعادن والبترول، فإن التجارة وخدمات أخرى هي القطاعات الوحيدة التي ساهمت في النمو طوال العشرين سنة الأخيرة، بينما لم يمثل القطاع الفلاحي سوى نسبة ضئيلة من الناتج الداخلي الخام على الضد مما كان يجب أن يكون.

كما إن قطاع الصيد الوطني لم يتمكن حتى الآن من أن يؤدي الدور المنوط به في تنمية البلد، ورغم مقدرات القطاع ومعرفته رافداً تنموياً من خلال عوائده المالية وخلقه للثروة، وباعتباره من القطاعات الأكثر تشغيلا في الاقتصادات العالمية، فإنه ظل في الاقتصاد الموريتاني يسهم بشكل مهم في الموازنة العامة للدولة وفي خلق فرص العمل ولكن بشكل دون المأمول منه مقارنة بمقدراته.

بعد هذه المقدمة للموضوع نتيجة أهميته فإننا نرى ضرورة تشخيص موضوع البطالة في موريتانيا من خلال نظرة شمولية وفاحصة، على أن نقدم في الجزء الثاني من هذا البحث تقديماً لآليات نرى فيها تصوراً ومشاركة في وضع حلول لمعضلة البطالة في البلد. حيث إن البلد له مقدرات اقتصادية هائلة من خلال أرض شمامة الخصبة على نهر السنغال وحدود تتجاوز ٧٠٠ كم على المحيط الأطلسي وثروة معدنية هائلة في الشمال مع إسهام المناطق الشرقية والجنوبية بثروة حيوانية مهمّة ومن خلال مناطق سياحية متميزة في الوسط والشمال من البلاد.

أولاً: البطالة في موريتانيا

للبطالة في موريتانيا أسباب وأوجه متعددة، حيث ترجع إلى هشاشة النظام الاقتصادي، وضعف المنظومة التربوية، وغياب الرؤية الواضحة في ما يتعلق بسياسات التشغيل كضعف مكونة التكوين المهني وعدم ملاءمة التكوين مع سوق العمل.

تُعتبر العقلية الراسخة لدى الكثير من الموريتانيين والمتمثلة بالاتكالية والعقلية البدوية والمتجذرة حتى لدى ساكنة المدن الكبرى، بالإضافة إلى التكافل الاجتماعي القائم في البلد ـ والذي ساعد على تماسك المجتمع وتعزيز وحدته الوطنية ـ من الأسباب التي أدت إلى تعزيز البطالة المقنعة داخل المنظومة العمالية وهو ما يعتبر خصوصية موريتانية من دون أن يكون قاعدة اقتصادية.

يقدر عدد سكان موريتانيا بـ ٣,٢٥٠,٧٦٨ ساكن مقابل ٢,٥٠٨,١٥٩ عام ٢٠٠٠ حيث تبلغ نسبة ساكنة الحضر ٥٢ بالمئة من مجموع السكان.

تُقدر نسبة النشاط في موريتانيا، حسب معيار المكتب الدولي للشغل، وحسب آخر دراسة مسح حول الظروف المعيشية للأُسر في العام ٢٠٠٨ بـ ٥٢,٢ بالمئة، وتقدم تفاوتاً مهماً حسب الجنس مع ٧٤,٦ بالمئة بالنسبة إلى الرجال و٣٤,٤ بالمئة فقط بالنسبة إلى النساء. وهذه النسبة تقدر بـ ٥٧,٦ بالمئة في الوسط الحضري مقابل ٤٦,٩ بالمئة في الوسط الريفي و٣٨,٨ بالمئة بالنسبة إلى النساء الحضريات

مقابل ٣١ بالمئة للنساء الريفيات و٧٥,١ بالمئة لدى الرجال الحضريين و٧٤,٥ بالمئة لدى الرجال الريفيين.

من خلال آخر دراسة إحصائية قام بها المكتب الوطني للإحصاء يتضح أن أكبر مشغل في موريتانيا هو القطاع التجاري (٢٤,٦ بالمئة) متبوعاً بالإدارة (١٥,٢ بالمئة) والخدمات (١٤,٩ بالمئة) والزراعة (١٠,٥ بالمئة) والتنمية (٩,٩ بالمئة). كما يتضح من خلال الدراسات المتعلقة بالعمل أن العمل في القطاع الخاص يُعتبر عند الفرد الموريتاني ـ في أغلبيّة الأمر ـ مرحلة عابرة؛ لارتباط العقلية بما يصطلح على تسميته في موريتانيا بعقلية المخزن[1]، وهو ما يرجع إلى سببين أساسيين: **أولهما** حداثة القطاع الخاص؛ و**الثاني** يرجع إلى ضعف التنظيم وصدقية القطاع العام عند الفرد الموريتاني وبالتالي وحسب المعطيات الإحصائية فإن ١١,٣ بالمئة يرون العمل في القطاع الخاص مسألة عادية ويعملون فيه بشكل اعتيادي حيث يمثل ٤٩,٨ بالمئة من العاملين في القطاع الخاص أصحاب مبادرات شخصية في مؤسسات تتراوح بين شركة تتألّف من المقاول المالك وحده إلى شركات متوسطة إلى كبيرة.

وحسب التقرير السنوي الصادر ٢٠٠٩ عن البنك الدولي فإن العمل غير المصنف ينتشر على نطاق واسع، حيث يمثل ٨٥ بالمئة من اليد العاملة على مستوى القطاع غير المصنف وبشكل أكبر عند النساء مقارنة بالرجال وبخاصة في المستوى الحضري (٨٧ بالمئة و٧٧ بالمئة على التوالي). وما يجب الوقوف عنده هو أن نسبة العاملين على مستوى القطاع غير المصنف من الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٩ إلى ٢٥ سنة تصل إلى (٩٦ بالمئة)، وهو ما يمكن شرحه بالتسرب المدرسي وغياب مؤسسات متوسطة للتكوين المهني مع عدم ملاءمة التكوين مع السوق.

كما يلاحظ وجود العمال غير المصنفين بعدد أكبر في قطاعات الزراعة وتجارة التجزئة مع ٥٧ بالمئة من اليد العاملة غير المصنفة التي تتشكل أغلبيّتها من عمال مستقلين. وينتشر العمل المصنف بشكل أكبر في الشركات المعدنية والخدمات والإدارة العمومية حيث يمثل أكثر من ٨٠ بالمئة من العمالة في القطاع المصنف.

كما تجدر الإشارة إلى أن العمل غير المصنف يوجد بشكل واسع في جميع مناطق البلد بما فيها العاصمة نواكشوط حيث يبلغ ٧٩ بالمئة من القوة العاملة المشغلة بالمدينة، في حين يلاحظ أن ٤٠ بالمئة من اليد العاملة في البلد تقيم على مستوى العاصمة، وهو ما يزداد بتزايد الهجرة إلى العاصمة ويزيد الطلب على الخدمات الأساسية وتتسع معه الأحياء العشوائية، وهو ما يؤدي إلى زيادة جيوب الفقر في العاصمة.

بحسب آخر مسح حول الظروف المعيشية للأُسَر فقد بلغت البطالة في العام ٢٠٠٨ نسبة ٣١,٥ بالمئة، مقابل ٣٢,٥ بالمئة في ٢٠٠٤ و٢٩ بالمئة عام ٢٠٠٠. ويتأثر النساء بمعضلة البطالة حيث تصل إلى ٧٧,١ بالمئة مقابل ٢٣,٩ بالمئة للرجال. ويتأثر الشباب ـ وخصوصاً حديثي السن ـ بشكل أكبر

(١) عقلية المخزن: عبارة مستخدمة في الأوساط موريتانيا تعني السلوك الذي يتمثل بالثقة المطلقة في العمل في أسلاك الوظيفة العمومية.

بنسبة ٤٤,١ بالمئة من العاطلين من العمل من بين الرجال النشطين البالغين ١٥ إلى ٢٤ سنة و٦٦,٧ بالمئة من الفتيات النشطات من هذه الشريحة العمرية.

يجب التنبيه إلى أنه توجد ثلاث عقبات لدمج الأشخاص قليلي الحظ من التعليم ومن دون مؤهل:

ـ **أولها**، العقليات الاجتماعية البائدة المتخلفة والمرتبطة بالتكوين الطبقي البدوي التي تجعل العاطلين من العمل لا يقبلون الأعمال اليدوية بالنظر إليها على أنها مرتبطة بالأجير أو الرق، من دون إمكان القيام بالأعمال الحرفية مع استقطابها للكثير من العمالة الأجنبية؛

ـ **ثانيها**، عدم استجابة النظام التربوي وملاءمته لسوق العمل، وعدم وجود تكوين مهني يأخذ في عين الاعتبار حاجة السوق وقدرة استيعابه وملاءمته لطبيعة الفئة المستهدفة، وهو ما يعتبر من التحديات التي يجب رفعها مع ما تحوي من فرص لخلق الثروة ولفرص العمل؛

ـ **ثالثها**، تمويل المشروعات الصغيرة والتي في أغلبها لا تأخذ في عين الاعتبار إمكانيات المستفيدين والحاجات الفعلية للسوق الوطنية، وهو ما يعتبر نوعاً من سوء تسيير الموارد القليلة المتاحة أصلاً للدمج، وهو ما يؤدي ـ لا محالة ـ إلى فشل تلك المشاريع ودخول أصحابها في مشاكل قد تكون أكبر تضاف إلى البطالة نفسها.

هنا أيضاً يمكن أن تشكل الصناعة التقليدية مجالاً ناقلاً بتوجيه جزء من اليد العاملة ضعيفة التأهيل نحو مهن لا تتطلب الكثير، ولكن سوق العمل يطلبها بإلحاح في الوقت الذي تقوم بها عمالة أجنبية (وبخاصة في مجال الأشغال العامة).

حتى الآن كانت السلطات العمومية منشغلة خصوصاً بحَمَلة الشهادات العاطلين، ومع ذلك فإن بطالة الأشخاص ضعيفي التأهيل تهدد بأن تصبح من بين التحديات الرئيسية بسبب التحضر المتسارع والبطالة وهشاشة الشباب في الوسط الحضري.

ولمعرفة الأسباب الاقتصادية التي يمكن أن تكون وراء ظاهرة البطالة، فمن المناسب أولاً التذكير بالخصائص البنيوية الأساسية للاقتصاد الموريتاني.

إن موريتانيا التي تمتلك موارد طبيعية مهمّة (معادن الحديد والنحاس، وحديثاً البترول والذهب) اتجهت نحو تصدير هذه المصادر الطبيعية غير المحولة ونحو رفع العائدات إلى أقصى حد. بالإضافة إلى استغلال هذه المصادر فقد أسهمت التجارة والخدمات على نحو متزايد في الناتج الداخلي الخام منذ التسعينيات خلافاً لقطاع الفلاحي ذي النمو الضعيف. وعلى الرغم من أن الصناعة التحويلية لم تتمكن من أن تتطور، فإن إمكانات تطوير اقتصاد مستدام ومتنوع خارج المصادر الطبيعية مرتفعة شرط أن يقوم البلد بإصلاحات رامية إلى رفع عقبات تنمية القطاع الخاص.

بشكل عام فإن فرص العمل التي يتم خلقها في مؤسسات القطاع الخاص غير كافية بسبب عدم الدعم الكافي للقطاع وغياب تشجيع روح المبادرة والبرامج الاستثمارية المدروسة والممنهجة، بحيث إن الكثير من الفرص لم تستغل كما الحال في القطاع غير المصنف الذي بإمكانه خلق الكثير من فرص

العمل، ولكن لم يتم رسم أي سياسة لتنظيم القطاع بهدف أن يؤدي الدور المنوط به والذي يمكنه القيام به، وبخاصة أنه في الوقت الحالي يعتبر من أكثر القطاعات المشغلة في البلد.

كما أن القطاع غير المصنف هو أيضاً القطاع المفضل للمهاجرين سواء كانوا عمالاً مقيمين بشكل دائم في موريتانيا أو مهاجرين في حالة عبور يبحثون عن موارد لكي يسافروا أبعد[٢]. أخيراً، فإن القطاع غير المصنف يرتبط أيضاً بالموريتانيين في الخارج في جزء من التحويلات المالية، التي تساعد على تمويل أنشطة العمل الذاتي.

رغم تعلق الباحثين عن العمل بالقطاع المصنف، فإنه من المفارقة يخلق القليل من فرص العمل مع ضعف التنوع فيها، حيث يقتصر على قطاعات الصحة والتعليم والجيش وهو أمر طبيعي نتيجة لنوعية النظام الاقتصادي المتبع في البلد لحد الآن، مع ظهور بوادر نحو انتهاج سياسة جديدة تدخل من خلالها الدولة في القطاعات الإنتاجية والخدمية، مع ما قد يكون لذلك من أضرار ستظهر في الأمد المتوسط في أحسن الأحوال. يضاف إلى ذلك أن القطاع الريفي المشغِّل الأول يعاني منذ فترة صعوبات لا يمكن التحكم فيها لاعتماده على مستوى الأمطار ومنسوب مياه نهر السنغال؛ علماً أنه مع مستويات الأمطار المسجلة هذه السنة يمكن للقطاع أن يؤدي دوراً مهماً في ما يتعلق بخلق الثروة وفرص العمل على أن يتم وضع آليات تمكن من الاستفادة من تراكم التجارب في القطاع.

إلا أنه يكفي النمو الاقتصادي وحده لخلق عدد كافٍ من فرص العمل، فالعمل كظاهرة اقتصادية هو في قلب انشغالات جميع الفاعلين المؤسسيين: الأسرة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والدولة، وهو كظاهرة اجتماعية مرادف للدخل والقدرة الشرائية. فمن خلال العمل سيضمن البلد تنمية مستدامة ومستقرة وتوزيعاً أكثر عدلاً للثروات. كما أن العمل يخلق القيمة المضافة والنمو ويعمل على محاربة الفقر من خلال إعادة توزيع الثروة داخل المجتمع.

مع أكثر من ٣,٢ مليون نسمة، تبقى موريتانيا بلداً ذا ناتج محلي خام ضعيف وباقتصاد تغذيه أساساً عوائد الموارد الطبيعية (معادن الحديد والنحاس والذهب) والصيد والبترول والمساعدة الخارجية، وتبقى مساهمة القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحويلية محدودة. كما أنه يلاحظ الارتباط القوي بين مستوى الفقر النقدي ومستوى النمو الاقتصادي، فارتفاع الدخل بنسبة ١ بالمئة للفرد ينتج منه انخفاض الفقر بنسبة ١,٦ بالمئة؛ وهذا الأثر قد يلاحَظ بشكل أكبر بالنسبة إلى الفقر الحضري. ويبدو أن نسبة الفقر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الاستثمار وتوفر البنى التحتية للتنمية عموماً.

إن العائق الأول المطروح على سوق العمل الوطني هو ضعف التلاؤم ما بين التكوين والعمل، فخريجو النظام التربوي في الغالب غير مكوَّنين على عمل يستجيب لحاجة السوق. أخطر من ذلك، فإن المستوى الضعيف للتلاميذ الذين يهجرون النظام التربوي مبكراً (قبل البكالوريا) لا يسمح لهم

(٢) تعتبر البلاد اليوم من أهم المعابر نحو القارة العجوز، حيث يتمكن المهاجر من العمل في قطاع الأشغال العامة على أن يتمكن من الحصول على تمويل الحلم بالعبور.

بالاستفادة الكاملة من منظومة التكوين المهني والفني، وخريجو الجامعات قلّما يتم دمجهم بشكل أفضل لأن شهاداتهم ليست مطلوبة في سوق العمل.

في ما يتعلق بتصنيف البطالة يلاحظ أنها تمس بشكل خاص الشباب، حيث تصل نسبة البطالة إلى ٥٣ بالمئة لدى الأشخاص ذوي الأعمار الأقل من ٢٥ سنة و٢٨ بالمئة لمن هم بين ٢٤ ـ ٣٥ سنة ولكن ٩,٩ بالمئة فقط بين ٣٥ ـ ٤٥ سنة. كما تنخفض هذه النسبة بشكل كبير لدى ذوي الأعمار الأكبر، لكن ذلك لا يعني أن الأفراد عثروا على أعمال.

إضافة إلى ذلك توجد فوارق كبيرة على المستوى الجهوي حيث تسجَّل نسب مرتفعة في المناطق الحضرية مقارنة بالوسط الريفى فنسبة البطالة تتجاوز كثيراً المعدل الوطني في نواذيبو (٣٩,٥ بالمئة) ونواكشوط (٣٩,٢ بالمئة) وتتجاوز ٤٠ بالمئة بكيديماغا وإينشيري. ومن الملاحظ أنه مهما كان مستوى التأهيل، فإن هذا الاختلاف رغم كل شيء أكبر بالنسبة إلى حملة الشهادات العليا الذين يميلون إلى التمركز في المناطق الحضرية الكبرى بنواكشوط ونواذيبو. أما نسب البطالة والتعطيل لدى النساء فهي أكبر تدريجياً منها لدى الرجال، حيث تبلغ ٢٤,٧ بالمئة عند الرجال و٦٨,٩ بالمئة عند النساء، وهو ما يعكس كون النساء ـ سواء في المناطق الريفية أو الحضرية ـ يمارسن تقليدياً أنشطة منزلية ويكرسن معظم الوقت للأسرة. وإذا ما استثنينا الأشخاص العاملين في الأنشطة المنزلية، فإن نسبة البطالة تبلغ ٢٧,٣ بالمئة من السكان النشطين. وتبقى في هذه الحال رغم ذلك ٤٣ بالمئة لدى النساء مقابل ٢٢ بالمئة لدى الرجال لكنها لا تمثل مع ذلك فرقاً كبيراً بين المناطق الحضرية والريفية (حوالى ٣٠ بالمئة في كل منها).

ثانياً: آليات مواجهة مشكل البطالة

يجب من وجهة نظر عارف بالاقتصاد الموريتاني أن يتم إدماج سياسة التشغيل في الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر باعتباره الإطار العام الناظم للسياسات العامة للدولة. ويتم ذلك من خلال وضع سياسة التشغيل كأحد محاور هذا الإطار الذي تجب مراجعته نتيجة دغمائيته وعدم تماشيه مع الحالة الاقتصادية للبلد والطموحات المشروعة لأفراده.

كما يجب أن يكون مؤشر خلق فرص العمل وخلق الثروة مراعى في كل الخطط الاقتصادية وفي جميع مجالات الحياة العامة. يضاف إلى ذلك دعم الفاعلين الاقتصاديين في القطاعات الواعدة كالقطاع الفلاحي والصيد، وفي مرتبة ثانية قطاع السياحة. كما يجب على المستوى الحكومي خلق قطاع وزاري مكلف بالصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعمل على وجود صناعات تحويلية في البلد تعتمد أساساً على الشركات الصغيرة والمتوسطة تمكن في أفق أبعد من الحصول على منتج يحمل ماركة «صنع في موريتانيا» يمكن تصديره إلى بلدان شبه المنطقة على أن يكون له قدرة تنافسية من حيث الجودة والسعر.

١ ـ الآليات التنظيمية

نرى من خلال تحليلنا للحالة المؤسسية لقطاع التشغيل في البلد غياب الرؤية وعدم انسجام الهيكلة الحكومية مع إشكالية التشغيل، حيث نعرض في ما يلي بعض الإجراءات التي ستساعد ـ لا محالة ـ في وضع حلول لمشكل البطالة في البلد والتي نراها موجهة وليست ملزمة للقائمين على الشأن العام:

ـ يجب إجراء مسح لمستوى البطالة يعتمد الأسس العلمية المتعارف عليها وبإشراف فني من المكتب الدولي للشغل؛ على أن يصاحَب ذلك بحملة تحسيسية حول قيمة المسح في وضع السياسات الاقتصادية للبلد، وتوفير الإمكانيات اللازمة للقيام به بأحسن الظروف.

ـ إدخال وزارة في الهيكلة الحكومية للصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسهم في حل إشكالية غياب الصناعة في النسيج الاقتصادي بما يتماشى مع موارد البلد، على أن تمكن من وضع سياسات ناجعة وموجهة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأخذ في عين الاعتبار حاجات السوق المحلية وفي شبه المنطقة منطلقاً من إمكانيات الاقتصاد الوطني ومؤهلاته.

ـ إضافة كتابة دولة تعمل على ترقية وتطوير القطاع الخاص للهيكلة الحكومية على أن تعمل من بين أمور أخرى على إزالة العوائق أمام دمج القطاع غير المصنف في القطاع المصنف، وأن يُعمل على الجوانب التنظيمية التي تمكن من أن يكون الاكتتاب فيه حسب النظم المتعارف عليها.

ـ تحويل الوكالة الوطنية لدعم ترقية تشغيل الشباب إلى المكتب الوطني للتشغيل ليكون الذراع الفعلية للوزارة الوصية في ما يتعلق بوضع وتنفيذ السياسة العامة للدولة في هذا المجال، ويتمكن من متابعة سياسات القطاع والإحصاءات المتعلقة بالتشغيل، وأن يمر الاكتتاب في القطاع الخاص من طريقها مع الشفافية المطلوبة.

ـ تعزيز الكفاءات المهنية لطالبي العمل من أجل تحسين قدرتهم على العمل من خلال الدورات التكوينية والتكوين المستمر.

ـ ترقية العمل عبر شراكة مع القطاع الخاص واللجوء إلى مقاربات تجديدية ومبادرات للدمج.

ـ وضع نظام معلوماتي حول سوق العمل.

ـ تعزيز قدرات البرمجة من خلال إدخال بُعد العمل في الاستراتيجيات القطاعية والمخططات الجهوية للتنمية قيد الإعداد.

ـ ترقية آليات القروض الصغيرة مع مراعاة ظروف طالبي العمل ومصاحبتهم إذا لزم الأمر للوصول بمشاريعهم إلى الأهداف المرسومة لها مسبقاً، مع إلزامية تسديد القروض في وقتها حتى يمكن تمويل مشاريع لآخرين.

٢ ـ القطاع المالي والمصرفي وتمويل النشاط الاقتصادي

إن للقطاع المالي والمصرفي دوراً في خلق فرص العمل والثروة في اقتصاد البلد نبرزه من خلال التقديم التالي:

يجب على القطاع المصرفي أن يؤدي دوره الأساسي كممول للاقتصاد الوطني ورافعة تنمية وذلك من طريق اعتماد دراسات الجدوى في المشاريع المقدمة للحصول على التمويلات، مع مراعاة البعد التشغيلي لهذه المشاريع، وأن يكون للبنك المركزي آليات تمكنه من المتابعة والمراقبة والتقييم لما يتم في هذا المجال.

يتجلى واضحاً في مجال تمويل الاقتصاد الوطني ضعف دور المصارف والمؤسسات المالية في البلد في تمويل المقاولة الوطنية واقتصارها على تمويل النشاط الاقتصادي للمؤسسات المرتبطة بتلك البنوك في غالب الأمر، بالإضافة إلى منح قروض موجهة أساساً للاستهلاك وبسعر فائدة في ظاهره في حدود ١٠ بالمئة، إلا أنه في حقيقته يصل حدود ٢٥ بالمئة، وهو ما لا يمكن في أي حال أن يكون لتمويل أي نشاط اقتصادي، يضاف إلى ذلك اختصار المصارف الإسلامية الحديثة النشأة على عملية المرابحة وهو ما يقلل نسبة المخاطرة لديها ويحد من دورها في تمويل النشاط الاقتصادي في البلد.

ولكي تقوم هذه المؤسسات بدورها في تمويل النشاط الاقتصادي وخلق الثروة، لإنتاج فرص عمل جديدة ودفع للاستهلاك ينتج منها هي الأخرى فرص عمل جديدة، فلا بد من أخذ الإجراءات التالية:

ـ وضع آليات فعلية تمكِّن المقترض من الحصول على قروض يمكن من خلالها تمويل النشاط الاقتصادي وأن يتمكن المقترض كذلك من التسديد، حيث يجب وضع قانون جديد لتأطير المعاملة البنكية يحفظ حقوق الدائن والمدين ويحافظ على المصلحة العامة.

ـ إلزام البنوك بأن يمر الاكتتاب فيها بالمكتب الوطني للتشغيل الذي نراه أكثر فاعلية من الوكالة الوطنية لدعم ترقية تشغيل الشباب.

ـ التنسيق بين الوزارة الوصية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكتب التشغيل بحيث يتم في مرحلة أولى تمويل مؤسسات صغيرة ومتوسطة تكون الوزارة الوصية ضامنة وموجهة للاستثمار فيها ويكون المكتب مصاحباً للتسيير والتسديد حتى تصل المؤسسة بر الأمان.

ـ العمل على رفع معدل الأشخاص الذين يمتلكون حساباً مصرفياً من خلال آليات يراها البنك المصرفي كفيلة بتحقيق ذلك.

ـ لقد كان فتح الصندوق الوطني للإيداع والتنمية خطوة جيدة في فكرته وأهدافه، مع تحفظِّنا التام في ما يتعلق به كمؤسسة مصرفية تموِّل المشاريع من خلال ودائع المؤسسات العمومية لكون ذلك من اختصاص القطاع المصرفي. لقد قام الصندوق حتى الآن بتمويل الكثير من المشاريع الصغيرة وفي قطاعات اقتصادية متنوعة تم من خلالها خلق العديد من فرص عمل تماشياً مع مستوى تلك المشاريع.

وفي إطار حل إشكالية البطالة في البلاد، يمكن أن يؤدي صندوق الإيداع والتنمية دوراً مهماً في ما يتعلق بخلق الثروة وفرص العمل على مستوى القطاعات الواعدة (الزراعة، الصيد والسياحة). حيث يمكن للصندوق أن يعمل على تمويل مشاريع صناعية في مجال الصناعات الغذائية على أن تعتمد تلك الصناعات على المنتج الوطني من خلال مشاريع زراعية يتم تمويلها أيضاً من خلال الصندوق مع مصاحبة تلك المشاريع من مرحلة الدراسة حتى مرحلة التنفيذ، كما يمكن أيضاً تمويل أخرى في مجال قطاع الصيد حيث تمتلك البلاد ثروة سمكية هائلة على مستوى الأعماق وأكثر على المستوى السطحي ويشغل القطاع اليوم حدود خمسين ألف عامل، في حين في دول الجوار يشغل القطاع عشرات الأضعاف مع ثروة أقل. أما في مجال السياحة فيجب تمويل مشاريع تعتمد على السياحة المحلية من خلال تسويق المنتج السياحي المحلي الصحرائي والخلجاني على مستوى انواذيبوا وكذا السياحة في فصل الخريف على مستوى المناطق الشرقية من البلاد.

من أجل قيام الصندوق بدوره في ما يتعلق بالتنمية وفي محورها المتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن يصاحب المشاريع المقدمة للتمويل من بداية مرحلة دراسة الجدوى إلى أن يتمكن المشروع من تسويق مخرجاته مع مصاحبة القائمين عليه من خلال آليات التقويم والمتابعة الكفيلة بعدم انحرافه عن النتائج المرسومة له مسبقاً، وأن يسدد القرض المقدم له أصلاً ليمكن الصندوق من تمويل مشاريع أخرى. كما يمكن للصندوق من خلال خبرائه تقديم مشاريع تتماشى مع متطلبات السوق الوطني حيث يتم جمع الشركاء فيها من خلال عقد شراكة يكون الصندوق فيه ضامناً، على أن تتم تلك الشراكة حسب علاقة اختصاصاتهم بالمشروع مع دمج شركاء كذلك من غير حملة الشهادات على أن يعتمد الصندوق الآلية نفسها في التسيير.

٣ ـ آليات تحفيز وجذب الاستثمارات

فى إطار جذب الاستثمارات يجب العمل وبشكل جدي على:

ـ استقلالية فعلية للعدالة وسرعة تطبيق أحكامها، ما يعطي ثقة للمستثمرين الأجانب.

ـ إقرار فترة إعفاء للمستثمرين الأجانب لفترة يراعى فيها فترة الإعفاء في الدول الواقعة على ضفة النهر ودول المغرب العربي.

ـ تمكين المستثمرين وبإقرار مكتوب من إمكان تحويل نسبة من أرباحهم من المشاريع إلى دول الأصل مع مراعاة النسبة التي يجب إعادة استثمارها في البلد.

ـ مراجعة النظام الضريبي وبطريقة لا يمكن فيها الرجوع إلى فترة سابقة إلا في حالات يتم تحديدها، على أن يتم وضع آليات كفيلة بأن تتم الجباية بشكل شامل وفاعل.

ـ التطبيق الفعلي للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة والفساد.

ـ تدعيم استقلالية اللجان القطاعية للصفقات العمومية ونشر آليات اختيار الممونين قبل إيداع ملفات المناقصة ونشر النتائج قبل اعتمادها بشكل فعلي وبعد انقضاء فترة التظلمات.

ـ الإسراع بإكمال إنجاز مشروع إنتاج الطاقة من الغاز ووضع مشاريع أخرى للطاقات المتجددة لوفرتها، ولتمكين المستثمرين من الطاقة اللازمة لمشاريعهم وبأسعار تنافسية مقارنة بدول المنطقة.

ـ إنهاء ميناء تانيت على وجه السرعة وبناء ميناء آخر على الأقل في المنطقة الواقعة بين نواكشوط وأنجاكو، وهذا يُعتبر من البنى التحتية الضرورية للمستثمرين في قطاع الصيد، والتي نراها دون المستوى المطلوب من حيث القيمة المضافة، وكذا من طرف التشغيل مقارنة بدول الجوار.

ـ العمل على تمكين القوات المسلحة وقوات الأمن من مواصلة عملها المتميز في تأمين المواطنين وممتلكاتهم وحدود البلاد وبمقاربة أمنية متميزة.

٤ ـ التكوين والتعليم

ولِما لقطاع التكوين والتعليم من دور في خلق الثروة وفرص العلم فإننا نرى التصور التالي الذي سيعطي ـ لا محالة ـ نتائج واعدة للاقتصاد الوطني ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

ـ رفع إنتاجية الفرد الموريتاني من خلال دعم التكوين الفني والثانويات المهنية، وتعدد المسارات في البكالوريا، وتدعيم نظام الليسانس والماستر والدكتوراه وتغيير المسارات حسب حاجة السوق.

ـ دعم التعليم ما قبل المدرسي بشقَّيه النظامي والمحظري الذي يعتبر خصوصية موريتانية أثبتت في الماضي جدواها.

ـ على مستوى التعليم الأساسي والثانوي، يجب إعادة النظر في الخريطة المدرسية من خلال فتح مدارس متميزة بالمباني ومؤثثة بشكل مكتمل من حيث التجهيزات والكتاب المدرسي والطواقم.

كما يجب أن يتم النظر في الثانويات في البلد على أن تكون في أغلبها تعتمد الامتياز لخطورة الوضع الموجود في أغلبها اليوم على أن تحتوي على كفلات مدرسية لسكن أبناء ساكنة المناطق التي لا تحوي على ثانويات، كما يجب مراجعة محتوى البرامج المعتمدة وزيادة مسارات البكالوريا.

ـ على مستوى التعليم العالي، يجب ضبط مسارات التكوين مع السوق الوطنية من خلال اعتماد برامج تعتمد على نظام الفصول التحضيرية في مدارس المهندسين وفي الفترة الثانية من التكوين يراعى طلب السوق المحلي ومع تكوين جيد يمكن المنافسة على المستوى العالمي، على أن يتم النظر في هيكلة المدارس التي تم فتحها والتي نرى انعدام سوق لها نتيجة التخصص المثبت على جدولة تكوينها.

كما يجب فتح معاهد لتكوين فنيين سامين في الاختصاصات التي يظهر النقص فيها على أن يتم اتباع استراتيجية في التكوين تراعي متطلبات السوق، والربط بين مسارات البكالوريا المهنية والمعاهد العليا.

في ما يتعلق بالتكوين الجامعي، يجب وضع أربع سداسيات موحدة في كل الاختصاصات المتشابهة ـ وهو المتبع حالياً ـ على أن تكون مسارات الليسانس تراعي سوق العمل وهو ما سيمكن لا محالة من دمج الكثيرين، كما يجب إدماج المعلوماتية واللغات في التكوين الجامعي بشكل فاعل.

يضاف إلى ذلك دعم البحث العلمي والتكوين المستمر لموظفي القطاعين العام والخاص من أجل رفع إنتاجية الفرد الموريتاني.

خاتمة

من خلال ما تقدم، نجد أن مستوى البطالة في البلد يعود إلى ضعف النسيج الإنتاجي فيه بالإضافة إلى العقلية البدوية لدى الفرد الموريتاني، مع غياب سياسات ناجعة وموجهة في مجال التشغيل منذ استقلال البلاد في الستينيات من القرن الماضي وحتى اليوم. كما أن الجانب التنظيمي على المستوى الحكومي لا يساعد على حل إشكال التشغيل مع أنه يعتبر المعضلة الحقيقة أمام جميع الحكومات في العالم.

لقد ظهرت محاولات خجولة، وبخاصة في ما يتعلق بالدمج من طريق المشاريع المدرّة للدخل، من دون أن تكون لها استمرارية في الزمن نتيجة ضعف التصورات وغموض الأهداف.

كما أنه لارتباط خلق فرص العمل بخلق الثروة ظلت السياسات المتبعة تعتمد على عوائد الموارد الطبيعية ومن دون خلق نسيج إنتاجي في البلد يعمل على خلق الثروة وفرص العمل.

يضاف إلى ذلك عدم الاستفادة من إمكانية تطوير القطاع الفلاحي وغياب الصناعات التحويلية في قطاع الصيد، مع ضعف المنظومة التكوينية وبخاصة منذ تسعينيات القرن الماضي.

لقد تطرق البحث إلى آليات تساعد لا محالة في تنوير القائمين على الشأن العام في موريتانيا في ما يتعلق بحل معضل البطالة في البلد، ليس من خلال القضاء عليها وإنما للعمل على الحد من تفاقمها، وذلك بالعمل على خلق فرص عمل في القطاعات الواعدة وخلق الثروة بما يمكن من استمرارية خلق فرص تفوق عدد الداخلين الجدد على سوق العمل.

يمكن الخروج باستنتاجات بسيطة في ما يتعلق بالآليات التي يمكن من خلالها الوصول إلى نتائج إيجابية سيكون لها الأثر الإيجابي في حياة الفرد الموريتاني إذا ما تم الأخذ بها.

حيث يجب إعادة النظر في ما يتعلق بالهيكلة التنظيمية للحكومة والعمل على وضع تصورات في ما يتعلق بسياسات التشغيل، على أن يتم الأخذ بالآليات التي تم عرضها مقدماً في القطاعات التي نرى أن لها تأثيراً مباشراً في خلق الثروة وفرص العمل (القطاع المالي، منظومة التكوين والآليات التنظيمية...).

قمنا بهذا العمل من منطلق إبداء النصح وتقديم المشورة للقائمين على الشأن العام وإن كنا نراه تأخر كثيراً لصعوبة الحصول على المعلومة وصعوبة التحليل، لارتباط التشغيل بالكثير من القطاعات الأخرى والتحليل السلوكي للأفراد، علماً أنها تظل مجرد آراء غير ملزمة مع انتهاجها الأمانة العلمية والحياد في الطرح لحساسية الموضوع والابتعاد عن التخندق السياسي، وإن كان تحقيق رفاه الفرد الموريتاني ـ ولو من خلال المساهمة العلمية ـ كان ملهماً ومساعداً على تحقيق هذا العمل.

المراجع

«التوقعات الديمغرافية ٢٠١٠ ـ ٢٠١٥.» (وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، المكتب الوطني للإحصاء، نيسان/أبريل ٢٠١٥).

تقارير ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ الصادرين عن البنك الدولي حول موريتانيا.

تقارير مراجعة الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر للأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ و٢٠١٠، إدارة الاستراتيجيات والسياسات، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، موريتانيا.

المسح الدائم للظروف المعيشية للأسر ٢٠٠٤. نواكشوط: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، المكتب الوطني للإحصاء، ٢٠٠٤.

المسح الدائم للظروف المعيشية للأسر ٢٠٠٨. نواكشوط: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، المكتب الوطني للإحصاء، ٢٠٠٨.

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

نصارى القدس في فترة الانتداب البريطاني (١٩١٧ - ١٩٤٨)

د. فواز عودة النعيمات

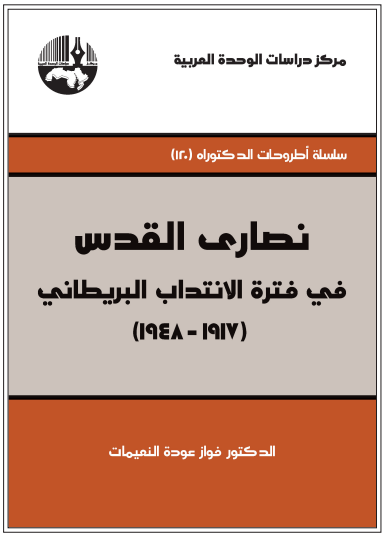

يسلّط هذا الكتاب الضوء على تاريخ نصارى مدينة القدس خلال فترة الاحتلال العسكري والانتداب البريطانيين (١٩١٧ ـ ١٩٤٨)، موضحاً المدى الجغرافي لمدينة القدس، وسياسة بريطانيا في إدارة المدينة كجزء من إدارتها لفلسطين، والأحوال الاجتماعية والاقتصادية لطوائف القدس النصرانية، ومواقفهم الوطنية والقومية تجاه الحركات الشعبية من جهة، وتجاه الانتداب البريطاني من جهة أخرى، وردود أفعالهم حول الهجرة اليهودية وعمليات الاستيطان وبيع الأراضي. ويتناول الكتاب العلاقات المتبادلة بين الطوائف المسيحية المقدسية المختلفة من جهة، وبين بقية المجتمع المقدسي من جهة أخرى، ويبرز إسهامات نصارى القدس في الحياة العامة للمدينة بجوانبها المختلفة، من تعليمية، وثقافية، وصحية، واجتماعية، واقتصادية، كما يعرّج الكتاب على القضية الوطنية الأرثوذكسية ويتناولها بالتفصيل بمراحلها التاريخية المختلفة.

٢٥٦ صفحة
الثمن: ١٣ دولاراً أو ما يعادلها

Copyright of Arab Economic Research Journal is the property of Centre for Arab Unity Studies and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.